اعداد برامج خاصه بالتدريب والتشغيل ما بين الوزارة والقطاع الخاص

البرلمان الشبابي - الجيل الثاني
لجنة الشباب

إعداد:

ميسم الحسبان
الاء البطوش
براءة عودة
منذر أندراوس

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية - وزارة الشباب
www. shababgovjo.org

الملخص التنفيذي:

قدمت هذه الدراسة مادة بحثية معمقة لأهمية اعداد برامج خاصه بالتدريب والتشغيل ما بين وزارة الشباب الأردنية والقطاع الخاص ،حيث تضمنت هذه الدراسة في قسمها الاول اهمية اعداد هذه البرامج بين القطاعين والتي ستساعد على المدى البعيد في تعزيز فرص التوظيف بين صفوف الشباب إضافة لتحسين جودة القوى العاملة مما يؤهل القطاع الشبابي الاردني بالمعرفة لخوض حياته العملية وتقليل الفجوة بين التعليم وسوق العمل من خلال التدريب والتشغيل بتعزيز التكامل بين التعليم واحتياجات سوق العمل، مما يقلل من الفجوة بين المهارات التعليمية ومتطلبات الوظائف .

والمساهمة ايضا في تقليل نسب البطالة بين صفوف الشباب والتي تجاوزت ما نسبته اليوم (21,9 في الربع الاول من العام 2023) مما يسهم في رفد القطاع الاقتصادي بكوادر شابة مؤهلةً لدخول سوق العمل.

يمكن أن تكون البرامج محفزًا للشركات للاستثمار في تطوير مهارات الشباب، مما يعود بالفائدة على الشركات والاقتصاد بشكل عام. تلك العناصر تعزز أهمية وجود برامج تدريب وتشغيل تجمع بين وزارة الشباب والقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة الى الهدف الرئيسي لهذه البرامج والذي يتمثل في تمكين الشباب وتأهيلهم بشكل كامل للاندماج الفعّال في ساحة العمل، ويأتي ذلك بتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بهدف دعم عمليات التوظيف وتطوير القدرات.

أما القسم الثاني فتضمن شرحاً وافياً للتسهيلات التي يمكن أن يقدمها القطاع العام للقطاع الخاص باختلاف البلدان والسياسات الحكومية. قد تتضمن هذه التسهيلات: تسهيلات ضريبية مثل (تخفيض الضرائب ،إعفاءات ضريبية ،استثمار الضرائب ،وإعفاء من الضرائب للمشروعات الجديدة وتحفيز البحث والتطوير).

والتوصيات من وجهة نظر فريق العمل التي ستسهم في دعم مقترح اعداد برامج خاصة بالتدريب والتشغيل بين القطاعين والتي تمثل أهمها في بدايةً؛ان تلتزم وزارة الشباب الأردنية والقطاع الخاص بتحليل مشترك لاحتياجات سوق العمل الاردني وذلك لضمان توجيه البرامج بشكل فعال ،تشكيل لجان استشارية تجمع بين ممثلين من الوزارة والشركات لتحديد احتياجات التدريب وتطوير برامج تتناسب مع متطلبات السوق إضافة لتطوير برامج مخصصة للقطاعات الحيوية :توجيه الجهود نحو تطوير برامج تدريبية مخصصة للقطاعات ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة.

وتوفير تمويل مستدام: تشجيع الحكومة على توفير تمويل مستدام لدعم تنفيذ وتطوير هذه البرامج على المدى الطويل. وايضا تقديم حوافز للشركات: توفير حوافز للشركات للمشاركة في برامج التدريب والتوظيف، مثل التخفيضات الضريبية أو دعم مالي مباشر ،وفي النهاية تقييم دوري للبرامج: العمل على ادخال التحسينات استنادا لتغيرات احتياجات سوق العمل الاردني.

تلك التوصيات يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية البرامج وتحقيق تأثير إيجابي على تطوير وتشغيل الشباب.

وعليه تم تقسيم دراستنا الى قسمين :

القسم الأول: يتضمن استعراضاً واضحاً لمشكلتي التوظيف والبطالة لقطاع الشباب في الاردن مدرجا ايضاً بأهمية المقترح المتمثل بأعداد برامج خاصه بالتدريب والتشغيل ما بين وزارة الشباب الأردنية والقطاع الخاص

القسم الثاني : التوصيات وبدائل السياسات الحالية

المُقدمة

إن التعاون بين وزارة الشباب والقطاع العام في إعداد البرامج التدريبية والتشغيلية يمثل جهدًا متكاملاً وحثيثًا يهدف إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تمكين الشباب وتأهيلهم بشكل كامل للاندماج الفعّال في ساحة العمل، ويأتي ذلك بتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بهدف دعم عمليات التوظيف وتطوير القدرات.

وتشمل هذه البرامج مجموعة واسعة من المبادرات مثل خطط التدريب المهني والتقني المصممة خصيصًا للشباب، وتوفير الفرص الوظيفية في القطاع العام، ويطلب النجاح في هذه البرامج يتطلب تحليلًا دقيقًا لاحتياجات سوق العمل وتطوير برامج تدريبية متماشية مع هذه الاحتياجات بطريقة فعّالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء آليات دعم تسهم في تمكين الشباب من الحصول على الوظائف المتاحة في القطاع العام، وتوفير الدعم والمتابعة المستمرة لضمان استمرارية نجاحهم في الحياة المهنية.

وتكمن قيمة هذه البرامج في تعزيز النمو المستدام وإيجاد فرص العمل للشباب، مما يلعب دورًا هامًا في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص، يمثل توفير هذه الفرص الفريدة والتأهيل الجيد للشباب أساسًا رئيسيًا في بناء مستقبل مشرق لهم، مما يدعم تحقيق أحلامهم ويسهم في اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

فإعداد البرامج المخصصة للتدريب والتشغيل بين وزارة الشباب والقطاع العام يمثل تحديًا استراتيجيًا ذا أهمية كبيرة في إطار تطوير ودعم الشباب. تأتي هذه البرامج في إطار جهود الحكومة لتعزيز فرص التوظيف وتحسين مهارات الشباب ليصبحوا جزءًا فعّالًا في ساحة العمل المتغيرة باستمرار.

وترتكز أهمية هذه البرامج على مجموعة من العوامل. تحتاج السوق العملية إلى مهارات وقدرات متنوعة ومتطورة، وهذا ما تسعى إليه تلك البرامج من خلال تلبية احتياجات الشباب وتوفير التدريبات والتأهيلات الملائمة لمتطلبات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه البرامج التعاون بين القطاع العام والوزارة، ما يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة والتركيز على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، تواجه هذه البرامج تحديات عديدة. التنسيق والتعاون المحدود بين الجهات المعنية يمكن أن يؤثر سلبًا على فعالية البرامج ونجاحها. كما يتطلب تصميم وتنفيذ البرامج الاهتمام بالتنوع الكبير لاحتياجات الشباب المختلفة، وهو أمر يتطلب جهداً إضافياً لضمان تلاؤم البرامج مع تلك الاحتياجات.

تترتب على تنفيذ هذه البرامج العديد من النتائج المتوقعة والتي تعكس تأثيرها الإيجابي على المجتمع. فهي تعمل على توسيع فرص العمل لدى الشباب ورفع مستوى مهاراتهم وتطوير قدراتهم الإنتاجية. بالتالي، تساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية وتحفز على نمو اقتصاد الدولة.

من الضروري تحليل وتقييم النتائج المترتبة على هذه البرامج بشكل دوري. يتعين تطويرها باستمرار لتحقيق أقصى استفادة منها وتلبية تطلعات الشباب ومتطلبات سوق العمل المتغير. يجب أن يتبنى الجهات المعنية

استراتيجيات استدامة تأمين التمويل والدعم المستمر لهذه البرامج لضمان استمراريتها وفاعليتها على المدى البعيد.

هذا النظرة الشاملة تسلط الضوء على أهمية البرامج المخصصة للتدريب والتشغيل بين وزارة الشباب والقطاع العام، وتبين التحديات التي تواجهها والنتائج المرتقبة منها. توضح الضرورة الدائمة للتطوير المستمر والتحسين في هذه البرامج لتحقيق أكبر فاعلية وتأثير إيجابي أكبر على مجتمعنا واقتصادنا.

إعداد البرامج المخصصة للتدريب والتشغيل بين وزارة الشباب والقطاع العام يُعَدّ تحديًا استراتيجيًا ذا أهمية كبيرة في إطار تطوير ودعم الشباب. تبنت العديد من البلدان هذا المفهوم ونجحت في تطبيقه لدعم شبابها وتحقيق التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال:

في المملكة المتحدة، تُعَدّ "The Youth Contract" و"Apprenticeship Levy" أمثلة على البرامج التي تهدف إلى تعزيز فرص التدريب والعمل للشباب.

ألمانيا تُعتبر نموذجًا رائدًا في تقديم التدريب المهني الذي يسمح للشباب بتطوير مهاراتهم والاندماج بكفاءة في سوق العمل.

سنغافورة اعتمدت برامج مبتكرة مثل "SkillsFuture" التي توفر موارد تدريبية ومسارات مهنية للشباب لتطوير مهاراتهم.

برنامج "Canada Summer Jobs" في كندا يوفر فرص عمل صيفية للشباب لاكتساب الخبرة وتطوير مهاراتهم.

في الدول النامية مثل الهند وجنوب أفريقيا، توجد برامج تدريبية تستهدف الشباب الباحثين عن العمل لتطوير مهاراتهم وزيادة فرص العمل لديهم.

تظهر هذه الأمثلة كيف تعتمد البلدان برامج التدريب والتشغيل لدعم الشباب وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عادة جزء من استراتيجيات حكومية لدعم فرص العمل وتحسين المهارات لدى الشباب.

تحليل المشكلة وأهميتها والحلول والنتائج

على الرغم من الجهود التي تقدمها وزاره الشباب ألا أنه هنالك حاجه قويه لتعزيز وعمل شراكه حقيقه مع القطاع الخاص حيث تظهر مشكلة الدراسة بداية في نقص الخبرة العملية لدى الشباب مما ادى لايجاد صعوبة واضحه في الدخول إلى سوق العمل الاردني وغياب واضح لبرامج التدريب التي توفر لهم الفرصة لاكتساب المهارات والتجارب العملية الضرورية.

مما قادهم للمشكلة الابرز اليوم وهي البطاله والتي تجاوزت ما نسبته اليوم (21,9 في الربع الاول من العام 2023) بالإشارة إلى قلة فاعليه الشباب بطريقه إيجابية وتحولها لطاقه سلبية تؤثر بشكل حتمي على المجتمع متخذة سبيلًا يعيق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الدوله استنادًا الى أن المجتمع الأردني مجتمع شبابي بحت وفي كل عام تزداد نسبة الشباب بشكل واضح.

تسلط هذه الدراسة الضوء على القطاع الشبابي الاردني ضمن الاطار المهني المتمثل في دعمه لدخول سوق العمل من خلال اعداد برامج خاصه بالتدريب والتشغيل بين القطاعين العام والخاص. وتبين أيضًا العمل الجاد على تصويب حال الشباب الاردني من خلال تقديم مقترح يساهم بشكل واقعي ملموس في دعمهم في الحياة العمليه ورفد معرفتهم بالمهارات اللازمه في القطاعين العام والخاص

الحلول المقترحة:

لضمان نجاح برامج التدريب والتشغيل بين القطاعين العام والخاص، يمكن اعتماد الحلول التالية:

1.إجراء دراسات دقيقة لتحديد المهارات التي تحتاجها سوق العمل، مما يسهم في توجيه برامج التدريب وفقًا لتلك الاحتياجات.

2.تشجيع على التعاون وتبادل المعرفة بين الشركات والهيئات الحكومية لضمان تكامل برامج التدريب.

3. توجيه التمويل والموارد بشكل فعّال لدعم برامج التدريب ذات الأثر الكبير.

4. إنشاء برامج تدريب مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الصناعة والشركات المعنية.

5. تشجيع الشركات على المشاركة من خلال تقديم حوافز مالية أو غيرها لتوظيف المتدربين.

6. إجراء تقييم دوري لأداء برامج التدريب لضمان فعاليتها وتحسينها.

7. استخدام التكنولوجيا لتوفير فرص تعلم عن بُعد وتحسين إمكانية الوصول إلى البرامج التدريبية.

8. تقديم دعم مستمر للمتدربين بعد انتهاء البرنامج لتعزيز فرص التوظيف الناجحة.

تكامل هذه الحلول يمكن أن يسهم في بناء برامج قوية لتدريب وتشغيل العمال بين القطاعين.

تتنوع التسهيلات التي يمكن أن يقدمها القطاع العام للقطاع الخاص باختلاف البلدان والسياسات الحكومية.

قد تتضمن هذه التسهيلات:

1. تسهيلات ضريبية: خفض الضرائب أو إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

التسهيلات الضريبية تشير إلى تخفيضات أو إعفاءات من الضرائب التي تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. تتنوع هذه التسهيلات وتشمل عدة جوانب، من بينها:

- تخفيض الضرائب: تقليل نسبة الضرائب التي يلتزم بها الأفراد أو الشركات، مما يزيد من صافي الدخل المتاح لديهم.
- إعفاءات ضريبية: تقديم تخفيض كامل أو جزئي من الضرائب لفئات معينة من الأعمال أو الصناعات.
- استثمار الضرائب: توفير رواتب أو مشاريع معينة يمكن استخدامها كاعتماد ضريبي، حيث يمكن للشركات تقديم تكاليفها الاستثمارية لخفض الإيرادات الخاضعة للضريبة.
- إعفاء من الضرائب للمشروعات الجديدة: ** تشجيع الاستثمار في المشروعات الجديدة عن طريق تقديم إعفاء ضريبي لفترة زمنية محددة.
- تحفيز البحث والتطوير: ** توفير تسهيلات ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير.

(تلك التسهيلات تعد أدوات فعالة تستخدمها الحكومات لتشجيع الشركات على الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي.)

2. تمويل ميسر: توفير تمويل بفائدة منخفضة أو ضمانات حكومية لتشجيع الشركات على الاستثمار.

3. تدريب العمالة: برامج تدريب مدعومة من الحكومة لتحسين المهارات وزيادة كفاءة القوى العاملة.

4. تسهيلات في التصاريح والرخص: تبسيط الإجراءات وتسريع الموافقات للشركات.

5. البنية التحتية: استثمارات حكومية في البنية التحتية لتسهيل عمليات الشركات.

6. تشجيع البحث والتطوير: دعم الأبحاث والابتكار من خلال برامج حكومية.

7. تسهيلات بيئية: تشجيع الشركات على اتباع ممارسات صديقة للبيئة من خلال حوافز خاصة.

8. تسهيلات الصادرات والواردات: تبسيط الإجراءات الجمركية وتقديم حوافز لتعزيز التجارة الخارجية.

9. تشجيع الاستدامة: تحفيز الشركات لتبني ممارسات أعمال مستدامة من خلال تخفيضات ضريبية أو دعم مالي.

10. برامج التوظيف: دعم إنشاء فرص العمل من خلال برامج التشغيل المؤقتة أو الشبه الحكومية.

11.حماية الملكية الفكرية: ضمان حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار من خلال تشريعات وسياسات قوية.

12. تسهيلات للشركات الناشئة: برامج دعم خاصة للشركات الناشئة والصغيرة لتشجيع الابتكار وخلق فرص العمل.

13. تسهيلات للقطاعات الحيوية: دعم القطاعات الحيوية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

14. تشجيع الاستثمارات الأجنبية

يمكن أن تختلف هذه التسهيلات حسب احتياجات الاقتصاد وأولويات الحكومة في كل بلد.

وهنالك بعض الأسباب التي تدفع الشباب للمطالبة ببرامج التدريب والتشغيل بين القطاعين:

1. **تحسين الفرص الوظيفية:** يسعى الشباب إلى الحصول على فرص عمل متنوعة ومثيرة للتطوير الشخصي والمهني.

2. **تنويع المهارات:** بفضل برامج التدريب المشتركة، يمكن للشباب تعلم مهارات جديدة ومطلوبة في سوق العمل.

3. **تقليل الفجوة بين التعليم والوظيفة:** يعتبر توفير برامج تدريب وتشغيل فعّالة وسريعة الوصول وسيلة لتعزيز اندماج الشباب في سوق العمل.

4. **تعزيز التعاون بين القطاعين:** يمكن أن تسهم هذه البرامج في بناء جسور قوية بين القطاعين العام والخاص، مما يعزز التعاون الاقتصادي والتنمية.

5. **تعزيز الابتكار والإبداع:** يمكن للتواصل بين الشباب والشركات تحفيز الابتكار وتسهم في تطوير حلول جديدة وفعّالة.

6. **تحفيز النمو الاقتصادي:** من خلال تمكين الشباب وتوجيه طاقاتهم نحو القطاعين المختلفين، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام.

هذه البرامج تعد جسرًا حيويًا لتحقيق التوازن بين احتياجات الشباب واحتياجات سوق العمل.

النتائج المتوقعه:

إن اعداد و نجاح برامج التدريب والتشغيل بين القطاعين العام والخاص ستقود لعدة نتائج مهمه ، منها:

1. زيادة مهارات العمال والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أدائهم وزيادة إنتاجية القطاعين.
2. تعزيز التفاهم والتواصل بين القطاعين يمكن أن يساعد في تجاوز التحديات التي يواجهها القطاعين وتحقيق أهداف مشتركة.
3. ضمان التوظيف الفعّال للخريجين من برامج التدريب والذي يعزز فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة.
4. يساهم التدريب والتشغيل في زيادة الناتج المحلي وتحسين الاقتصاد الوطني.

5. دمج العمال المدربين في القطاعين يمكن أن يشجع على الابتكار وتبادل الأفكار.
6. تحقيق توازن بين احتياجات سوق العمل ومهارات العمال يعزز الاستدامة.
7. بالتأكيد، إليك بعض النقاط المزيد:
8. و يمكن ايضا لبرامج التدريب والتشغيل تعزيز رأس المال البشري من خلال تطوير المهارات والخبرات.
9. قد تسهم هذه البرامج في تحسين فرص العمل للفئات الضعيفة وتعزيز المساواة في سوق العمل.
10. تعزيز الاستدامة الاقتصادية: من خلال توجيه العمال نحو صناعات مستدامة، يمكن تحسين الأثر البيئي والاقتصادي.

11. بالإظافة لبناء علاقات قوية بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يعزز الثقة ويؤدي إلى شراكات أطول الأمد.
12. يمكن لبرامج التدريب تعزيز التنوع في مكان العمل وتعزيز فهم أعمق للثقافات المختلفة.

يتطلب تحقيق هذه النتائج التفاعلية والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تنفيذ فعّال ومستدام لبرامج التدريب والتشغيل بين القطاعين.

التوصيات(خيارات وبدائل السياسات)

تقترح ورقة السياسات العديد من التوصيات لتعزيز الشراكة الرسمية بين الوزارة والقطاع الخاص لإعداد برامج تدريبية تشغيلية للشباب تمثلت بتفعيل التشريعات المتعلقة ببرامج التدريب والتشغيل في الاردن ،وتفعيل القوانين المتعلقة بالتسهيلات الضريبيه

- دعم الحكومة للقطاع الخاص من تسهيلات في التراخيص والضرائب لزيادة المشاريع التنموية التشغيلية لشباب
- اعداد برامج تدريبية تشغيلية مقدمه من الوزاره ترفد سوق العمل في القطاع الخاص
- تعزيز برامج ومشاريع وزارة الشباب بالتشغيلية مزامنةً مع التدريبات التوعوية
- تشكيل شراكات بين الوزارة والشركات الخاصة لتنفيذ برامج تدريب مشتركة
- توفير دعم مالي من قبل الحكومة لتنفيذ برامج التدريب والتشغيل الخاصة
- توفير البيانات والاحصائيات اللازمة للشركات الخاصة لمساعدتهم في تحديد احتياجاتهم من الموظفين وتخطيط
- برامج التدريب والتشغيل و الدعم والمشورة للشركات والمؤسسات بناءً على تلك الإحصاءات
- تنفيذ برامج تدريبية مشتركة تهدف إلى تأهيل الشباب لنموذج العمل المقدم من قبل القطاع الخاص مثل تدريب الشباب في مهارات محددة ذات صلة بالوظائف المطلوبة مثل التسويق الرقمي أو البرمجة أو إدارة المشاريع ويمكن تنظيم معارض وفعاليات تشغيلية حيث يمكن للشباب التفاعل المباشر مع ممثلي القطاع الخاص وتقديم أعمالهم.

المراجع

رقم المرجع	المرجع
(1)	ورقه مفاهيمية :الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاردن والتي تركز على تقديم خدمات سوق العمل وتدابير سوق العمل النشطة في الاردن،عمان،2018.
(2)	ملخص تقرير مؤتمر شبكة خدمات التشغيل العامة: العمل معاً من أجل سوق عمل أوروبية قوية ، المفوضية الأوروبية ، مايو 2015
(3)	تقرير عن تنفيذ معرض الوظائف ، 2018 ، المؤلف: الخبير الرئيسي 4، مشروع الدعم الفني الممول من الأتحاد الأوروبي SESIP
(4)	مقالات صحفيه منشوره
(5)	مقالة الشباب USAID.gov
(6)	Hala.jo
(7)	"The Role of Public-Private Partnerships in Workforce Development" من منظمة العمل الدولية (ILO) - هذا النشر يستعرض دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير القوى العاملة.
(8)	""Investing in Workforce Development: Essential for Business Success" هذا التقرير من شركة Deloitte يسلط الضوء على كيفية تحسين أداء الشركات من خلال الاستثمار في تطوير القوى العاملة.
(9)	"Youth Employment: Impact, Challenges, and Opportunities" هذا التقرير من البنك الدولي يتناول قضايا التوظيف للشباب وكيف يمكن للشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص أن تلعب دورًا في حل هذه القضايا.
(10)	"Public-Private Partnerships for Workforce Development: The Role of Community Colleges" هذا البحث يستعرض دور الكليات المجتمعية في إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير القوى العاملة.
(11)	"The Importance of Workforce Development in Economic Development" هذا المقال يوضح كيف تسهم تطوير القوى العاملة في تعزيز التنمية الاقتصادية.

المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
وزارة الشباب

الحكومة الشبابية - البرلمان الشبابي

+962 79 9565 667
info@shababgovjo.org

www. shababgovjo.org